الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

27-26-25 **جماد أول** 1440 / 1-2-3 **فبراير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

استغلال ذوي الاحتياجات بنشر صورهم.. جريمة تستحق العقوبة

المصدر: جريدة مكة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1096002

ياسر السفياني _ الطائف

شدد قانونيون على عدم التهاون مع أي انتهاك لخصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من خلال تصويرهم ونشر الصور والمقاطع عبر منصات التواصل الاجتماعي، مشيرين إلى أن الجهات المعينة لا تتساهل في معاقبة كل من نتهك خصوصية هؤلاء الأشخاص.

وأكدوا أن نشر الصور دون إذن منهم أو أولياء أمورهم أو دور الرعاية التي يقطنونها يندرج ضمن الجرائم المعلوماتية، مبينين أن حفظ حقوق الآخرين حق كفلته الأنظمة المرعية.

وقال المستشار القانوني أحمد عجب إن تصوير ذوي الاحتياجات الخاصة أو العجزة أو المحتاجين يتنافى تماما مع تعاليم ديننا الحنيف الذي يحفظ للناس سمعتهم وخصوصيتهم، وينهى عن إظهارهم في صور قد تمس مشاعرهم أو تكسر خواطرهم، كما أنها تخالف الأنظمة المرعية التي تحذر من نشر صورهم دون إذن منهم أو من أوليائهم أو دور الرعاية التي يقطنونها إذا كانوا قصرا أو غير كاملي الأهلية.

وأرجع تفشي هذه الظاهرة إلى الخلل الذي يكمن في تعاطي الأفراد الذين يصورونهم بكل جهل مع هذه الحالات ليس لأسباب إنسانية بقدر ما هو حب للظهور أو التميز أو الرغبة في جمع أكبر عدد من المتابعين، مشيرا إلى أن هناك أنظمة ومواد تحارب مثل هذه التجاوزات بشكل عام، منها المادة 9 من نظام المطبوعات والنشر والتي تحظر نشر ما يسيء للأشخاص، وما يعد انتهاكا لخصوصياتهم، وقد تصل العقوبة فيها إلى غرامة مالية 500 ألف ريال، وينطبق ذلك على نشر الصور بالصحف والمجلات، كما حذر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية من ذلك وحدد في المادة الثالثة أن العقوبة تصل للسجن سنة وغرامة 500 ألف ريال وينطبق ذلك على نشر الصور بالجوال ومواقع التواصل.

ونبه عجب إلى أنه من خلال وسائل التواصل ومنصاتها المختلفة انتهكت حقوق ذوي الهمم أكثر من السابق، داعيا وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى تحذير أصحاب الحسابات من استغلال أبنائهم في هذه المسألة حتى وإن كان ذلك بحسن نية، لأن النتيجة في النهاية واحدة وهي ظهور هذا الإنسان الذي لو كان يملك القرار لربما لم يختر الظهور للناس أوعرض يومياته أو معاناته أو أسراره على من حوله فكيف بالمجتمع كله.

من جانبه أوضح ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة الطائف عادل الثبيتي أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال انتهاك خصوصية الآخرين كما نصت عليه الأنظمة والتعليمات المنظمة لذلك، ومنها المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية التي تنص على عقوبة السجن لمدة 5 أعوام وغرامة مالية أو بإحدى تلك العقوبتين، مضيفا »التصوير يعد انتهاكا ومخالفة قانونية يحق لمن انتهكت خصوصيته التقدم بشكوى رسمية إلى الجهات ذات الاختصاص لمقاضاته على التصوير والنشر عبر وسائل التواصل لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعطائه حقه، بل إن هذا الانتهاك قد يرقى إلى الجرائم المعلوماتية في حال كون من قام بها يقصد الإساءة والإضرار بشخص أو مجموعة أشخاص.«

دربت مشاركي 9 وزارات وجهات حكومية لحماية حقوق الضحايا

هيئة حقوق الإنسان: المملكة اتخذت تدابير متعددة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702762

» عكاظ» (الرياض (

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم (الخميس)، في مقرها بالرياض، دورة تدريبية بعنوان «حقوق الضحايا في قضايا الاتجار بالأشخاص»، التي استمرت يومين، بمشاركة ممثلين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منهم الخبيرة إشراقة بنت عبداللطيف بن الزين، وفريد محمد حمدان، كما شارك الخبير الدكتور محمد عزت رئيس نيابة من مكتب النائب العام المصري.

وشارك في الدورة منسوبون من وزارات الداخلية، والعدل، والخارجية، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإعلام، إضافة إلى منسوبين من رئاسة أمن الدولة، والنيابة العامة، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

استهدفت الدورة تعزيز قدرات المعنيين بإنفاذ النظام من أجل تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع ضحايا الاتجار بالأشخاص، وتزويد المشاركين بالمعرفة والاطلاع على الإطار القانوني الوطني والدولي الخاص بحماية حقوق الضحايا وواجبات الدولة والمكلفين، كما استهدفت تعريفهم بحقوق الضحايا وطرق حمايتها بحسب الأنظمة الوطنية والدولية في هذا الإطار، كما استهدفت تعزيز مفهوم حماية الضحايا عند إنفاذ النظام.

وتناولت الدورة عبر ثلاثة محاور، الالتزام بتحديد ضحايا الاتجار وحمايتهم ودعمهم، وحقوق الضحايا خلال دورة الاتجار بهم من بلد المنشأ مرورا ببلد العبور، وصولا إلى بلد المنشأ، وإنفاذ القانون للتعامل مع الاتجار وحماية الضحايا من خلال الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية، ومعرفة أساليب حماية الضحايا في هذه المراحل المختلفة وتبني نهج مرتكز على حماية الضحايا.

وقالت هيئة حقوق الإنسان إن هذه الدورة تأتي امتدادا لجهودها في التعريف بحقوق الإنسان التي كفلتها الأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وتماشيا مع ما اتخذته المملكة من تدابير متعددة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التي يأتي في مقدمتها صدور نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، الذي جاء متسقا مع المعايير الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الجرائم.

وأوضحت الهيئة أن المملكة ممثلة في لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص نفذت العديد من الأنشطة والفعاليات التوعوية لرفع مستوى الوعي لدى المجتمع، وخصوصا العمالة الوافدة، وتم إصدار كتيب يوضح حقوق وواجبات العامل المنصوص عليها في نظام العمل، وكذلك كتيب يوضح مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

وشددت الهيئة على أن جرائم الاتجار بالأشخاص تعد من أبشع الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان وتسلب حريته وتهدر كرامته، وانطلاقا من إيمان المملكة بأهمية مكافحة هذه الجريمة بكافة أشكالها ومنع حدوثها، فقد أخذت على عاتقها مواجهتها، ومكافحتها، ونشر الوعي بخطورتها.

منظمات تنشر الأكاذيب.. والهيئة ترد بكفاءة "التقارير الدورية" حقوق الانسان في السعودية.. شمس الحقيقة لا يغطيها غربال "المسيسين"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1701889

نورة محمد الحقباني @NORAH__MOHAMMED

فيما خفتت الحملة المسعورة التي تستهدف المملكة، والتي زادت وتيرتها منذ قضية مقتل المواطن السعودي جمال خاشقجي مطلع أكتوبر من العام الماضي في إسطنبول، بعد الفشل الذريع لمحاولة «تسييس قضية جنائية»، لا تزال تأمل منظمات معادية «شيطنة المملكة»، بتكثيف مزاعم «انتهاك حقوق الإنسان»، والزج بحزمة من الأكاذيب لاعتقادهم أن إستراتيجية مهندس «الدعاية النازية «جوزيف جوبلز (اكذب اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس) قد تفلح في محاولاتهم اليائسة.

وتبدو كل القفزات الإصلاحية التي حققتها المملكة سواء على أداء أجهزتها الرسمية أو على أنظمتها وقوانينها، خلال العامين الماضيين، تحول الدوافع السياسية وعقدة «سعوديفوبيا» التي تطارد تلك المنظمات، دون رؤية واقع «حقوق الإنسان» في المملكة.

ورغم عدم استنادها لأدلة محسوسة، أو وقائع حقيقية، تستمر منظمات دولية حقوقية بالافتراء على المملكة باتهامات غير صحيحة، تتناول حقوق الموقوفين في السجون السعودية، وصلت إلى حد اختلاق بعض القصص، سبق وأن نفتها المملكة عبر بيان رسمي من وزارة الإعلام، ولم يجد النفي الرسمي أي صدى في تلك المنظمات التي تروج الأكاذيب، وتتجاهل الردود السعودية الرسمية.

وكانت وزارة الإعلام قالت في بيانها، إن التقارير الأخيرة التي نشرتها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش لا أساس لها من الصحة، وتنفي الوزارة بشكل قاطع وبشدة تلك الادعاءات.

وما يزيد من هشاشة «الأكاذيب والمزاعم» التي تنشرها تلك المنظمات، المعروفة بمواقفها السلبية من المملكة، باستنادها إلى مصادر مجهولة لتروي قصصاً «مختلقة»، حتى أن عدداً من القصص التي نشرتها عن موقوفين خرج ذووها وكذبوها.

وتحظر أنظمة المملكة التعذيب بجميع أشكاله، وتشدد المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية صراحة على حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، وحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما تضمنت المادة الـ36 من النظام وجوب معاملة الموقوف بما يحفظ كرامته وعدم جواز إيذائه جسدياً أو معنوياً. كما تنص المادة الـ102 من النظام على أنه «يجب أن يكون الاستجواب في حالة لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده». كما تتضمن المادة الثانية من المرسوم الملكي رقم (43) الصادر عام 1958 بالمعاقبة على استغلال النفوذ الوظيفي أو إساءة استخدام السلطة في إجراءات الدعاوى الجزائية، أو الافتئات (انتهاك) على حقوق الإنسان، أو إساءة المعاملة أو الإكراه باسم الوظيفة كالتعذيب أو القسوة. كما شددت المادة 28 من نظام السجن والتوقيف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/31 الصادر عام 1978 بعدم جواز الاعتداء على المسجونين أو الموقوفين بأي نوع من أنواع الاعتداء، واتخاذ إجراءات التأديب ضد الموظفين العسكريين والمدنيين الذين يمارسون أي عدوان على مسجونين أو موقوفين.

وفيما تفرض قوانين وأنظمة المملكة في كافة القطاعات ما يحفظ حقوق الإنسان ويعزز صونها، تعمل هيئة حقوق الإنسان على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح بموجب صلاحياتها التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الخامسة في تنظيمها.

وقد نفذت هيئة حقوق الإنسان السعودية زيارات تفقدية لرصد ما قد يتضمن مخالفة الأنظمة، وكل ما قد يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وكشف تقرير الهيئة السنوي لعام 1439 عن تنفيذ هيئة حقوق الإنسان 394 زيارة، من بينها 108 سجون تابعة للمديرية العامة للسجون و5 سجون تابعة للمديرية العامة للمباحث، و159 داراً من دور التوقيف الشرط التابعة لـ«الأمن العام«، و10 زيارات للمرور والبحث الجنائي وحرس الحدود وتوقيف تنفيذ الأحكام الحقوقية، و37 زيارة لمجمع دور الملاحظة الاجتماعية، و7 زيارات لجميع مؤسسات رعاية الفتيات. وشكلت الهيئة فريقاً من أعضاء مجلس الهيئة وموظفيها لزيارة مناطق المملكة.

واحتوى نموذج الاستمارة الخاصة بجمع المعلومات على العديد من العناصر، منها: أعداد النزلاء والطاقة الاستيعابية، والوضع القانوني للنزلاء، والسجل العام لهم، وتصنيف النزلاء وأماكن احتجازهم، والوضع العام للمباني، والأجنحة الجماعية، والأجنحة الفردية، وأجنحة العزل الصحي، وأجنحة الأمهات، والتجهيزات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، والنظافة الشخصية، والطعام، والتمارين والأنشطة الرياضية، والرعاية الصحية، والانضباط والعقاب، وأدوات تقييد الحرية، وتزويد النزلاء بالمعلومات، وحقهم في الشكوى، والاتصال بخارج السجن، وممارسة الشعائر الدينية، وحفظ الأمتعة، والإخطارات بحالات الوفاة أو المرض أو النقل، وانتقال النزلاء، والرقابة والتفتيش، والعمل، والتعليم، والتأهيل والتدريب، والرعاية الاجتماعية والرعاية اللاحقة.

وترفع الهيئة تقاريرها وملاحظاتها بشكل دوري إلى الجهات العليا استناداً إلى الفقرة السادسة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.

كما نفذت الهيئة 245 زيارة تفقدية شملت عدداً من الجهات الصحية، كالمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية، وعدداً من المؤسسات الاجتماعية، كمراكز الحماية والحضانة، والجمعيات الخيرية ومراكز التأهيل الشامل ومعاهد ذوي الإعاقة، إضافة إلى عدد من الجهات التعليمية. وحضرت هيئة حقوق الإنسان 23 جلسة محاكمة شملت 25 متهماً في قضايا أمنية، من بينهم متهمان اثنان (غير سعوديين)، وتحضر الهيئة جلسات المحاكمة بناء على أمر سام لمتابعة إجراءات المحاكمة للتأكد من حصول المتهمين على حقوقهم النظامية. وقد كانت أبرز التطورات المرصودة إفهام المدعى عليهم بأن لهم الحق الكامل في توكيل محام أو وكيل شرعي، وفي حالة عدم قدرتهم على دفع التكاليف تتولى وزارة العدل ذلك، إضافة إلى طلب مترجمين لحضور بعض الجلسات للمدعى عليهم الذين لا يتكلمون اللغة العربية، وإعلام المدعى عليهم بأن من حقهم الاعتراض على الأحكام وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية، والسماح لذوي المدعى عليهم ووسائل الإعلام بحضور الجلسات وذلك تطبيقاً لمبدأ علانية الجلسات.

كما عملت الهيئة على دراسة مشاريع الأنظمة واقترحت إجراء تعديلات جوهرية على بعضها.

ورغم أن عملها من الميدان، لرصد أي تجاوز محتمل، إلا أن هيئة حقوق الإنسان، كما يبدو لي، تفضل العمل بعيداً عن «الترويج الإعلامي الدعائي». ويبدو أن مسيرة الإصلاح وتطوير القوانين والأنظمة مستمرة في المملكة على عدة قطاعات، بما فيها قطاعات العدالة الجنائية. وكواحدة من التدابير الرقابية لضمان تنفيذ اللوائح والأنظمة، وضعت النيابة العامة كاميرات داخل مكاتب التحقيق، لضمان جودة التحقيق مع المتهمين بما في ذلك سلامة إجراءاتهم. وأصدرت تعميماً بالتأكيد على أعضاء النيابة بالتقيد بتضمين أوراق القضية بما يفيد تعريف المتهم بحقوقه، وتضمين قرارات الاتهام المفاهيم الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها. كما أنشأت المديرية العامة للسجون منذ أعوام إدارة لحقوق الإنسان وتفعيل وتعزيز دور المكاتب التي تم إنشاؤها داخل السجون للجهات الرقابية لتلقي شكاوى السجناء. وأتاحت السلطات الأمنية للجميع الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالموقوفين في قضايا أمنية وآليات التواصل الإلكتروني مع ذويهم وتقديم جميع طلباتهم وشكاواهم، عبر موقع إلكتروني (نافذة تواصل .(

إنجازات لا يبصرها المسكونون بـ «سعوديفوبيا«

سجلت المملكة إنجازات كبيرة في ملف «حقوق الإنسان»، التي جاءت منسجمة مع ما توليه قيادتها من اهتمام كبير بحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حل أمر سام ملفا ظل معقداً ومفتوحاً لعقود، بعد أن وجه الجهات الحكومية بعدم اشتراط الجهات الخدمية موافقة ولي الأمر لخدمة المرأة، ما مثل دفعة قوية قانونية للمرأة السعودية في طريق تمكينها وفاعليتها في البناء والتنمية، في وقت يسعى السعوديون إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%. كما حلحلت المملكة الكثير من العوائق التي كان تواجه المرأة، إذ شهد شهر يونيو من العام الماضي انفراجة كبيرة بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، وتسلمت المرأة السعودية مناصب قيادية كبيرة، وتشارك عضواً في مجلس الشورى وكذلك يحق لها الترشح والانتخاب في المجالس البلدية، في وقت لا تزال عملية تمكينهن قائمة على قدم وساق.

ونجحت المملكة في ترجمة حرصها على حقوق الإنسان على أنظمتها وقوانينها، في عملية تحديث وتطوير مستمرة منذ أعوام، حتى أنها خرجت بـ«نظام الأحداث»، الذي أقر في شهر يوليو من العام الماضي، يضم في داخله مواد مهمة جداً،

كالمادة الـ15 في النظام والتي تنص الفقرة الأولى على «إذا لم يكن الحدث متماً الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالاً معاقباً عليها فلا يفرض عليه سوى تدبير أو أكثر من التدابير التالية: توبيخه وتحذيره، تسليمه لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له ولاية (...)، الإيداع في مؤسسة اجتماعية أو علاجية لمدة لا تتجاوز السن بشرط أن يكون متمماً الثانية عشرة من عمره وقت ارتكابه الفعل المعاقب عليه». وتنص الفقرة الثانية على «إذا كان الحدث متمما الخامسة عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالاً معاقباً عليها تطبق عليه العقوبات المقررة عدا عقوبة السجن، فيعاقب في الدار مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة الأعلى المقررة لتلك العقوبة (...)، وأما إذا كانت الجريمة مما يعاقب عليه بالقتل، فيعاقب بالإيداع في الدار مدة لا تتجاوز 10 أعوام.«

كما قطعت المملكة شوطاً مهماً، ولافتاً في منطقة لا تزال تفرض التمييز الجندري بين مواطنيها، فنظام التأمين ضد التعطل على العمل يشدد في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على تطبيق القانون دون تمييز في الجنس، إضافة إلى وجود مساع تشريعية في مجلس الشورى على إنجاز قانون مساواة الأجور بين الذكر والأنثى، كما تعهد الأمير محمد بن سلمان بإطلاق المبادرات اللازمة لضمان «مساواة الأجور»، في حديثه الشهير مع قناة »سي بي إس» الأمريكية .

الطريق إلى الحقيقة

من يرغب في معرفة الحقيقة بعيداً عن «التسييس» وترويج الأكاذيب ضد المملكة سيجد أن جهود هيئة حقوق الإنسان تتزايد سنوياً، وكل منصف سيرى تلك الجهود الإنسانية والحقوقية، ولا شك أن الأخطاء تحصل في كل مكان حتى في البلدان المتقدمة، وإنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان هو أحد أشكال تجسيد المملكة لمبادئ حقوق الإنسان الواردة في النظام الأساسي للحكم، وقيادة المملكة تعمل على إصدار الأنظمة والتشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع، بما ينشر ثقافة حقوق الإنسان، إيماناً بما كفلته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة. جهود هيئة حقوق الإنسان السعودية مستمرة، وغالبية الأوقات تعمل بصمت بعيداً عن الأضواء والإعلام احتراماً لخصوصيات من تعمل من أجلهم على كافة الأصعدة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

محاكم التنفيذ تنجز مليوني عملية خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620508

الرياض – «الحياة | «منذ 21ساعة في 2 فبراير 2019 -اخر تحديث في 2فبراير 2019 / 16:21
كشفت وزارة العدل أن محاكم ودوائر التنفيذ نفذت منذ إطلاق خدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين قبل حوالى عام، 2.061.869 عملية، بارتفاع 30 في المئة مقارنة في الفترة نفسها من العام السابق، حينما سجلت 1.590.588عملية.
وشكل إطلاق خدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ، «علامة فارقة «في مسيرة قضاء التنفيذ، إذ أسهم في تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية واستغناء المستفيدين عن مراجعتها.
واستحوذت محاكم ودوائر التنفيذ في أربع مناطق على 77 في المئة من إجمالي العمليات المسجلة منذ إطلاق التحول الرقمي لمحاكم التنفيذ، تقدمتها محاكم منطقة الرياض بـ569.332 عملية، تلتها مكة المكرمة بـ559.145 عملية، ثم الشرقية بـ323.822 عملية، في حين سجلت المدينة المنورة 140.971 عملية تنفيذية خلال الفترة.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أعلن قبل حوالى عام إطلاق خدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين، بهدف التحول الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ، بما يسهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية.

عاملون يرفضون بذريعة "الخوف من العائلة" و"البعد عن المشاكل»

«النقل" تتوعد مكاتب تأجير سيارات تمتنع عن التعامل مع النساء

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620507

الرياض – نجود سجدي | منذ 21 ساعة في 2 فبراير 2019 - اخر تحديث في 3 فبراير 2019 / 00:35
توعدت هيئة النقل العام بمعاقبة مكاتب تأجير السيارات التي تمتنع عن تأجير النساء، داعية كل من يتم رفض تأجيرها مركبة إلى إبلاغ الهيئة عن المكتب، لتطبيق الانظمة في حقه. وتصاعدت سكاوى السعوديات من امتناع مكاتب تأجير السيارات عن التعامل معهن، على رغم استيفاءهن الشروط التي تخولهن استئجار مركبة.
وقال المتحدث باسم هيئة النقل العام عبدالله صايل المطيري لـ«الحياة»، إنه «بناءً على اللائحة المنظمة لنشاط تأجير السيارات؛ فإنه لا يجوز للمؤجر الامتناع عن التأجير إلا في الحالات التالية: عدم وجود إثبات هوية أو رخصة قيادة سارية المفعول، أو عدم توافق شروط التغطية التأمينية المنصوص عليها في بنود وثيقة تأمين السيارة المؤجرة، أو عدم توافر البطاقة الائتمانية لدى المستأجر.«
واضاف المطيري: «أن امتناع المكاتب عن التأجير لمستاجر تنطبق عليه الشروط يؤدي إلى معاقبة المكتب بغرامة تقدر بألف ريال»، مطالباً المواطنات بتبليغ الهيئة عبر وسائل الاتصال في حال تم رفض تأجيرهن.

وعلى رغم أن الأوامر والأنظمة الصادرة تسمح للمرأة وتساويها مع الرجل أمام الجهات الحكومية والخاصة والخدمية؛ إلاّ أن المرأة مازالت تعوم في دائرة مغلقة وتنتظر المخرج، إذ يرفض بعض محال تأجير السيارات التعامل مع السيدات، على رغم توافر الشروط التي تضمن حقوق المؤجر، وهي: بطاقة الهوية الوطنية، ورخصة قيادة سارية المفعول، وتجاوز عمر المستأجر 21 عاماً.

وقامت «الحياة» بجولة ميدانية على بعض مكاتب تأجير السيارات غرب ووسط مدينة الرياض، إذ أعرب عدد من العاملين في المكاتب عن مخاوفهم من التعامل مع المرأة فيما يتعلق بتأجير السيارات، مؤكدين أنهم يفضلون عدم تأجير المراة في هذه الفترة، بذريعة أن «الموضوع جديد على المجتمع». وبرر أحدهم بأن المنع من الشركة، وذلك «لخوفها على سياراتها، لأن المراة جديدة في عالم القيادة.«

آخر أبدى خوفه من «عدم التزام سداد قيمة الأجرة»، لافتاً إلى أن المبررات كثيرة في هذا الشأن، وذكر أنه «في حال حصلت حادثة لا قدر الله؛ فكيف أحل الموضوع، وسأدخل في مشاكل مع عائلتها»، مردداً المثل الشعبي: «الباب اللي يجيك منه الريح سده واستريح.«

فيما تفحص عامل في أحد المكاتب بطاقة الهوية، وكان متردداً في الموافقة، وقال: «إن حاجة العمل تحتاج إلى الثقة»، لكن ورده اتصال وتحجج بعده بـ«عدم وجود سيارات حالياً، فجميعها تم تأجيرها لعملاء آخرين»، على رغم أن السيارات كانت «مرصوصة» أمام المكتب.

ورد العامل في أحد المكاتب بانه «لا مانع من التأجير لأي سيدة، لكن الأفضل أن يتم توفير جهاز بصمة، للتأكد من هوية المستأجرة، خوفاً من التنكر».

النائب العام يوجه بتحريك الدعوى الجزائية في قضية الطالب حامل السلاح داخل المدرسة

«الجهات الأمنية" تضبطه.. و" تعليم الأفلاج" يحقق

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612835

المدينة - جدة

وجه النائب العام بتحريك الدعوى الجزائية في قضية الطالب الذي حمل سلاحًا ناريًا داخل مدرسة ثانوية بمدرسة بالأفلاج.

وتضمن توجيه النائب العام أنه بناء على ما تقتضيه وتستوجبه المصلحة العامة بشأن ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، من قيام طالب بحيازة ما يشتبه أن يكون سلاحًا ناريًا داخل إحدى المدارس؛ وجّه بتحريك الدعوى الجزائية وفق المادة 17 من نظام الإجراءات الجزائية، ومباشرة إجراءات الاستدلال وفق المادة 24 و27 و28 من ذات النظام، والتحقق من صحة المقطع المذكور ونسبته لمن ظهر فيه، واستكمال الإجراءات النظامية بحقه.

يأتي هذا في الوقت الذي تمكنت الجهات الأمنية في محافظة الأفلاج من القبض على الشاب المتهم بحمل سلاح ناري بإحدى المدارس الثانوية بالمحافظة، بعد تداول مقطع الفيديو، لطالب بالصف الثاني الثانوي.

المتحدث الرسمي لتعليم الأفلاج، مسلّم الهواملة، كشف عن تحديد المدرسة ومعرفة الطالب، وقال: إن مدير التعليم وجه بتشكيل لجنة للتحقيق بشكل عاجل في الحادثة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وكان الطالب أثار حالة من الجدل بعد أن ظهر في مقطع فيديو وهو يحمل سلاحًا، داخل المدرسة وهو ما دفع البعض للمطالبة بمحاسبته وتوقيع العقوبة عليه؛ ليكون عبرة لغيره.

35طريقة ٠ ميدانية" لمكافحة الفساد والبداية ٠ ولن ينجو كائنا من كان«

أبرزها حماية النزاهة وتحديد صعوبات تطبيق الأنظمة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612687

سعيد الزهراني - الطائف

حققت حملة مكافحة الفساد نتائجها بعد أن طالت الكثير من الشخصيات الكبيرة وتم من خلالها استرداد حوالى 400 مليار ريال من المتورطين من خلال التسوية ولكنها لم تنته عند هذا الحد فالحكومة عازمة كل العزم على محاربة هذا الداء من خلال الجهات الرقابية المتخصصة ولذلك تم التأكيد على هذا الأمر من خلال بيان الديوان الملكي الذي أعلن انتهاء مهام اللجنة العليا.

وقال: إن محاربة الفساد أمر مهم دأبت المملكة على القيام به، وكانت حملة «الريتز» كما يطلق عليها هي أكبر حملة من نوعها في هذا الإطار، ولم تستثن هذه الحملة أحد بغض النظر عن المسميات أو المناصب ولذلك حقق الحملة النجاح الكبير الذي أعطى دروسا مختلفة سواء للمجتمع الداخلي أو المجتمع الخارجي بأن الحرب على الفساد أمر لا هوادة فيه وبأن الدولة ماضية في القضاء على هذا النوع من الفساد واجتثاثه من جذوره وأنه لا بقاء لأي من يحاول الإفساد صغيرًا كان أو كبيرًا، موظفا صغيرًا أو وزيرًا، كما أن الحملة تؤكد لمن يرغب في الاستثمار بأن البيئة مناسبة جدا، وليس هناك أي مجالات للعمل على محاولات التأثير على عمليات الاستثمار من خلال أوجه الفساد المختلفة.. فلا مكان لفاسد كائنًا من كان ولن ينجو أحد كائنًا من كان» عبارة صغيرة أطلقها سمو ولي العهد كبيرة في معانيها.

كيف حاربت المملكة الفساد ؟

أعدت المملكة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، حيث أشارت الإستراتيجية إلى أن الفساد يعد ذا مفهوم مركب له أبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه. فيعد فسادا كل سلوك انتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة هذا في القانون الوضعي أما في الشريعة الإسلامية فالفساد كل ما هو ضد الصلاح قال تعالى: {ولاتفسدوا في الأرض بعد إصلاحها}(سورة الأعراف)(56) وقال تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً}(سورة النساء)(58) وقال تعالى: {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد} (سورة البقرة) (205). وظاهرة الفساد تشمل جرائم متعددة مثل: الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استعمال السلطة، الثراء غير المشروع، التلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله، غسيل الأموال، الجرائم المحاسبية، التزوير، تزييف العملة، الغش التجاري...إلخ. وتشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسي إلى أن الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره. ويوجد بصور مختلفة ومتابينة في جميع النظم السياسية فالفساد يعد ظاهرة دولية وعامل قلق للمجتمع الدولي. وتعد ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولذا تتعدد أسباب نشوئها ومن هذه الأسباب عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة. وللفساد آثار سلبية متعددة أهمها التأثير السلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها

ويبدد الموارد والإمكانات ويسيء توجيهها ويعوق مسيرتها كما يضعف فاعلية وكفاية الأجهزة ويتسبب في خلق حالة من التذمر والقلق. إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضموناً استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية. وبما أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية فإن المملكة العربية السعودية وهي تستمد أنظمتها من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية عنيت بحماية النزاهة والأمانة والتحذير من الفساد ومحاربته بكل صوره وأشكاله. ومن هذا المنطلق حرصت المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي في هذا الإطار.

الوعي بخطر الفساد

نشطت الجهات الرقابية في التعريف بمخاطر الفساد بشتى صورة وقامت بحملات توعوية مختلفه من أجل توعية الجميع بمخاطر من خلال تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وخطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد، والتأكيد على دور الأسرة في تربية النشء ودورها الأساسي في بناء مجتمع مسلم مناهض لأعمال الفساد، وحث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد وإساءة الأمانة، وحث المواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها. كما تم وضع برامج توعية تثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، في القطاعين العام والخاص.

الشفافية والوضوح

حرصت المملكة على الشفافية والوضوح في هذا الإطار من خلال:

- التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد.

اعتماد الوضوح كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام.

تسهيل الإجراءات الإدارية والتوعية بها، وإتاحتها للراغبين، وعدم اللجوء إلى السرية إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني.

توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة، وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.

كفالة حرية تدوال المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام.

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

إشراك هذه المؤسسات «حسب اختصاصها» في دراسة ظاهرة الفساد وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه.

إشراك الهيئات المهنية والأكاديمية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة (الرقابية والمالية والإدارية.(

إشراك الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.

إشراك الجامعات والكليات والتعليم في مكافحة الفساد من خلال أندية نزاهة، والدراسات والبحوث.

حث موظفي الدولة في مختلف القطاعات في الإبلاغ عن الفساد مع الاحتفاظ بسرية المبلغين.

أبرز الطرق الميدانية لمكافحة الفساد

تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على جميع الوثائق النظامية والإدراية.

رصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم المشكلة وتصنيفها وتحديد أنواعها وأسبابها وآثارها.

قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحسب اختصاصها بإعداد إحصاءات وتقارير دورية عن مشكلة الفساد تتضمن بيان حجم المشكلة وأسبابها، والحلول المقترحة.

تحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة والإجراءت المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

دعم وإجراء الدراسات والبحوث المتعمقة بموضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

إتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في المجال نفسه.

رصد ما ينشر في وسائل الإعلام عن موضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
متابعة المستجدات في الموضوع على المستوى المحلي أو الدولي.
قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها.
تزويد الأجهزة الضبطية، والرقابية، والتحقيقية، والقضائية، بالإمكانات المادية، والبشرية، والخبرات، والتدريب، والتقنية.
إعادة تنظيم الأجهزة المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وهياكلها الإدارية وإجراءاتها.
قيام الأجهزة الحكومية المعنية - بحسب اختصاصها - بالمراجعة الدورية للأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد.
تحديد الصعوبات التي تظهر لها من خلال التطبيق والدراسة، وإبداء المقترحات لتذليل هذه الصعوبات.
تطوير هذه الأنظمة ورفعها للجهة المختصة للنظر فيها والاستفادة في ذلك مما يستجد.
تطوير وتقويم الأنظمة الرقابية والإدارية والمالية، لضمان وضوحها وسهولة تطبيقها وفعاليتها.
تقليص الإجراءات، وتسهيلها والتوعية بها، ووضعها في أماكن بارزة، حتى لا تؤدي إلى الاستثناءات غير النظامية.
قيام المسؤولين بالمراقبة والمتابعة؛ للتأكد من سلامة إجراءات العمل ومطابقتها للأنظمة.
اختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالجمهور من ذوي الكفايات والتعامل الحميد مع المراجعين.
التأكيد على مديري الإدارات بإنهاء إجراءات معاملات المواطنين ومراقبة الموظفين حتى لا يضعوا العقبات أمام تلك المعاملات.
عدم التمييز في التعامل وعدم النظر إلى المركز الوظيفي أو الاجتماعي للشخص.
العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه، وفقاً للأنظمة.
تعزيز جهود الأجهزة الضبطية المتعلقة بمكافحة الفساد.
الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة، ووسائل الاتصالات السريعة بين الجهات الحكومية المختصة.
ضمان وضوح التعليمات الخاصة بالرسوم والمستحقات والغرامات وتسديدها واستخدام التقنية في هذا الإطار.
* سد الثغرات التي تؤدي إلى ولوج الفساد إليها، بما في ذلك التسديد عن طريق البنوك.
سرعة البت في قضايا الفساد، والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي ونشرها بطلب من النيابة العامة وموافقة ناظر القضية.
إعطاء صلاحيات واسعة للجهات الرقابية والضبطية.
تجريم الرشوة واستغلال السلطة والمركز الوظيفي.
وجود أكثر من طريقة لاستقبال البلاغات بخصوص الفساد وبالذات من قبل هيئة مكافحة الفساد، المباحث الإدارية.
وجود أجهزة رقابية قوية منها ترتبط بالملك مباشرة وهي (هيئة مكافحة الفساد، هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة، النيابة العامة.(
وجود جهاز المباحث الإدارية برئاسة أمن الدولة.
التحول إلى العمل التقني في مختلف الجهات الحكومية والإسراع في تطبيق كافة التعاملات الإلكترونية للحد من أي اختراقات تؤدي إلى فساد.
إنشاء منصة اعتماد لنشر كافة المنافسات الحكومية للمزيد من الوضوح.
التوسع في طرق تلقي البلاغات حيال الفساد.
إجراء تعديلات على العديد من الأنظمة، واستحداث أنظمة أخرى للإسهام في الحد من الفساد.

جامعة الملك عبدالعزيز تطلق مؤتمر "تمكين المرأة السعودية"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703302

»عكاظ» (جدة)
تطلق جامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في مركز الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز للبحوث الاجتماعية والإنسانية خلال الفترة من 6-8 جمادى الآخرة القادم فعاليات مؤتمر «تمكين المرأة السعودية.. آفاق وتحديات في ضوء رؤية المملكة 2030» وذلك بمركز الملك فيصل للمؤتمرات بالجامعة.
وأكد مدير مركز الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز للبحوث الاجتماعية والإنسانية الدكتور محمد بن سعيد الغامدي أن المؤتمر تنطلق فكرته مما يشهده المجتمع السعودي من تغيرات تنموية شاملة في جميع المجالات، ما جعل تأهيل العناصر البشرية ومساهمتها عنصراً أساسياً لتحقيق مسيرة التنمية ومقتضياتها، مشيرا إلى أن المرأة السعودية تحتل مكانة في ظل رؤية المملكة 2030، وتعزيز دورها ومكانتها الاجتماعية مهم ضمن أهداف هذه الرؤية، إذ تشكل المرأة ما يزيد على 50%من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين، ما يحتم الاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني.
ولفت إلى أن المؤتمر يسلط الضوء على مجهودات وتجارب بعض قطاعات الدولة في سبيل تمكين المرأة وتعزيز دورها في تنمية المجتمع وذلك انطلاقاً من رسالته الممثلة في المساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، في ما يتعلق بتمكين المرأة السعودية في المجتمع من خلال طرح قضاياها ومساهماتها بمشاركة نخبة من المتخصصين والمتخصصات، والتركيز على النجاحات والمكتسبات التي حققتها المرأة السعودية وإبراز التحديات التي تواجهها، مع تقديم مقترحات لتمكين المرأة السعودية.

»العمل": وقف خدمات منشأة "تموين غذائي" وظفت "بائعة آسيوية" في إحدى فروعها

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 جماد أول 1440هـ - 2 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703165

»Aعكاظ» (النشر الإلكتروني)
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وقفها خدمات منشأة متخصصة للتموين الغذائي، وظفت عاملة من إحدى الجنسيات الآسيوية، للعمل في البيع لدى إحدى فروعها في محل مخصص للتموين الغذائي .
وأوضحت الوزارة وقوفها ميدانياً على الموقع، وضبط المخالفات مع إيقاف خدمات المنشأة، لحين ضمان تصحيح المخالفات المرصودة بالكامل.

حصر الآباء الرافضين تطعيم أبنائهم تمهيداً لإحالتهم للجهات النظامية

نسبة "الأول الابتدائي" تنخفض في ظاهرة تُعد تعنيفاً برغم تحفيز "الصحة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://sabq.org/Gcf7YN

عبدالله السالم -الدمام
علمت "سبق" أن وزارتيْ التعليم والصحة تعملان على حصر أولياء أمور الطلاب الرافضين تطعيم أبنائهم، بعد حثهم على استكمال التطعيمات والرفع بأسمائهم لتوجيهها للجهات المختصة؛ حيث يصنف رفض تطعيم الأطفال ضمن أشكال الإهمال والعنف الأسري، الذي يعاقب عليه النظام.
وقالت المصادر: إن وزارة الصحة -ممثلة في الرعاية الصحية الأولية- ذكرت أن نسبة تطعيم طلاب الصف الأول الابتدائي في المدارس انخفضت، وطالبت بضرورة حث أولياء الأمور على استكمال تطعيمات أبنائهم.. وفي حال وجود رفض أو تأخر في التطعيم يتم حصر أولياء الأمور، وتسجيل أسمائهم والرفع بها لإحالتها للجهات النظامية؛ لأن ذلك يصنف ضمن أشكال الإهمال والعنف الأسري الذي يعاقب عليه النظام؛ برغم تقديم وزارة الصحة لمبادرات لتحفيز المدارس ورواد الفصول وطلاب الصف الأول الابتدائي لاستكمال تطعيماتهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إصدار 251 ألف تأشيرة عمل في 3 أشهر .. 62 ٪ منها للعمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 25 جماد أول 1440هـ - 1 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/01/article_1534421.html

"عبد السلام الثميري من الرياض
وصل عدد تأشيرات العمالة الصادرة خلال الربع الثالث من العام الماضي إلى 251381تأشيرة، حيث استحوذت العمالة المنزلية على نحو 62.3 في المائة منها.
ووفقا لإحصائية حديثة صادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - اطلعت "الاقتصادية" عليها -، فإن عدد تأشيرات العمالة المنزلية بلغ نحو 156558 تأشيرة، منها 81306 تأشيرات للنساء بنسبة 52 في المائة، و75252 تأشيرة للرجال بنسبة 48 في المائة.
ويقدر عدد التأشيرات التي استخرجت للقطاع الخاص نحو 87502 تأشيرة، شكلت 35 في المائة من إجمالي التأشيرات

المستخرجة خلال الربع الثالث من عام 2018.
فيما بلغ عدد التأشيرات الصادرة للجهات الحكومية نحو 7258 تأشيرة عمل، منها 3143 تأشيرة للإناث.
يأتي ذلك في وقت أكدت فيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه يتم نقل خدمات العامل أو العاملة المنزلية لصاحب عمل آخر في حال ثبت تأخر صاحب العمل بدفع الأجور لثلاثة أجور متتالية أو متفرقة دون سبب راجع للعامل، وذلك لإتاحة الفرصة لعمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم للعمل مرة أخرى في الحالات التي لا يكون عامل الخدمة المنزلي ومن في حكمه سببا في حدوثها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مكافحة الفساد بداية نهضة حقيقية للسعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 25 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/02/article_1534756.html

سطام الثقيل

قبل أكثر من عام وخلال افتتاحه أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى السعودي قال الملك سلمان، "إن الفساد بكل أنواعه وأشكاله آفة خطيرة تقوض المجتمعات وتحول دون نهضتها وتنميتها"، وقد أكد وشدد ـ حفظه الله ـ على مواجهته بعدل وحزم لتنعم السعودية بالنهضة والتنمية اللتين يرجوهما كل مواطن، وهو الأمر الذي دفعه لتشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد العام، وقد كلف برئاستها ولي عهده الأمير محمد بن سلمان.
كانت هذه اللجنة التي أمر خادم الحرمين بتشكيلها في الرابع من تشرين الثاني)نوفمبر) 2017 أول مواجهة جادة وحازمة مع الفساد والفاسدين، فالملك وولي عهده الأمين لديهما إيمان تام بأن تطور البلاد ونهضتها وتنميتها لا يمكن أن تحدث ما لم يتم اجتثاث الفساد من جذوره، ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد وتطاول على المال العام، ومن هنا جاء الحزم والتطبيق المباشر للأمر الملكي واستدعاء المتورطين وإيقافهم دون تمييز بين أمير وغفير فور تشكيل اللجنة. وقد كان العدل والحزم هما خريطة اللجنة في تطبيق الأمر السامي، وهو ما كشف عنه تقرير اللجنة الذي اطلع عليه الملك سلمان، قبل أيام وكُشف خلاله عن استرداد 400 مليار ريال للمال العام.
اللافت والجميل في هذا التقرير هو العدل الذي ساد التحقيقات بعد تبرئة كثير من المساءلين، فالقضية لم تكن في يوم "خذوه فغلوه"، بل تحقيقات شفافة وحازمة أسفرت عن براءة أكثر من نصف المتهمين والتسوية مع آخرين وإحالة بعضهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم.
مكافحة الفساد التي قامت بها السعودية أسفرت عن مناخ اجتماعي واستثماري إيجابي، وهو لبنة أولى في تأسيس دولة القانون التي لا تفرق بين أمير وغفير، وهي الطريق الآمن والضمان الحقيقي نحو الانتقال لاقتصاد حر، واجتثاث حقيقي وصارم للمحسوبيات التي تعد من أهم الأسباب التي تعوق نمو الاقتصاد الوطني، وإحدى العراقيل التي تؤخر التطور والنهضة والتنمية المستدامة التي ينشدها ولاة الأمر والمواطنون أيضا، والتي عطلت كثيرا من مناحي الحياة في المملكة، وقللت من التطور الاقتصادي وفرص العمل التي يمكن أن تستوعب المواطنين والمقيمين على حد سواء.

الدفاع عن الفساد!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1703199

راشد الفوزان

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية عن بدء تقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات، وهذا أحد الأدوار المهمة التي يقوم بها صندوق هدف لدعم عمليات التوطين ضمن برامج ومبادرات عديدة، والسؤال هنا: هل مشكلة التوطين هي «الراتب» بمعنى أقل والهدف أعلى؟! تمنيت من صندوق هدف مع وزارة العمل دراسة سوق العمل ما الوظائف المطلوبة، والمهم هنا أن عمليات توطين نقاط البيع وما في حكمها هي الأكثر والأغلب، ولكن هناك حصر لعدد وظائف بائع وما في حكمها بالأرقام من قبل هيئة الإحصاءات، ونجد أن العدد بمئات الآلاف وسأضع بعض الأرقام الصادرة من الإحصاءات العامة سواء من حيث المهن أو الرواتب، فمثلاً من رواتبهم «من السعوديين» من 1500 إلى 4999 ريالاً بلغ عددهم 1,149,342 مواطناً ومواطنةً، أما من حيث الأجانب فمَن راتبهم مِن 1500ريال وأقل بلغ 5,077,422 أجنبياً مقيماً لدينا، ومن 1501 إلى 2999 ريالاً بلغ 1,020,531 مقيماً أي مجموع 6,097,953 مقيماً أجنبياً. أما من حيث المهم في «القطاع الخاص» نجد مهن الخدمات عددهم 3,795,304 عاملين، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة 2,198,031 عاملاً، مهن الكتابية 549,350 عاملاً، مهن البيع 536,277 عاملاً، وغيرها.

ما أريد الوصول له أننا بحاجة لعمل «إحصاء» دقيق للمهن الحقيقية التي هي متاحة بالسوق ما هي، هذا أولاً حتى أعرف احتياجي الحقيقي، ثم أنظر للقوى العاملة الوطنية من الجنسين، ما هي، هل هي كافية؟ هل هي راغبة بهذا العمل فنحن وضحنا أن مَن رواتبهم أقل من 2999 ريالاً يزيد على 6 ملايين مقيم أجنبي، وهنا نطرح السؤال ما هو الممكن توطنيه وما هو غير ممكن، فحين نتحدث عن قطاع المقاولات وورش السيارات وغيرها هل توجد الأعداد الكافية الوطنية لتغطيتها كعدد وكفاءة؟ وإن وجدت وهي غير موجودة بأي حال بالقدر الذي يفي بالحاجة والغرض، فهل سيقبلون براتب المقيم؟ بالطبع لا وهذا حقهم، ولكن سيعني تغير الرواتب ومعها الأسعار، ودعم الصندوق هدف مؤقت مهما طال، فهل هو حل نهائي أو حل مؤقت؟! مع التسليم أننا سنجد العدد الكافي لكل مهنة توطين، وإلا سيكون هناك نقص كعدد وتكلفة أعلى، ويقول الكثير إننا في الأساس لا نحتاج كل هذا العدد من الورش أو المقاولين أو المحلات التجارية، ولكن هذا يحتاج معالجة متدرجة وسلسلة، لكي تتوفر الأعداد الكافية والرواتب المقنعة، ثم السؤال المهم حين ننظر للمواطنين من رواتبهم 3000 بعدد 714,543 مواطناً، هل هؤلاء فعلاً يقبلون بهذا العمل؟ وأين؟ تحتاج تفصيلاً وهو مهم لنعرف هل المواطن يقبل بوظيفة 3000 ريال وكافية له؟! حتى نصل لتوطين حقيقي وملموس بسوق العمل.

.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620555

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 جماد أول 1440هـ - 3 فبراير 2019م

http://www.alriyadh.com/1735364